خلال ملتقى المعلوماتية الثاني تحت شعار "تحديات.. إنجازات.. ومستقبل" بتنظيم جائزة الشيخ سالم العلي

# مساعد العسعوسي: وزعنا 200 ألف بطاقة ذكية ونعمل على مشروع تطوير بوابة التحقق من الهوية

مساعد العسعوسي وعبدالله شهاب خلال جانب من مجريات الملتقى

الشيخة عايدة سالم العلي

المشاركون في الملتقى خلال جولة على أحد أجهزة الميكنة

## عايدة السالم: البطاقة الذكية ستحدث تحولات اجتماعية قبل أن تكون خدماتية

## صالح العسعوسي: هدف جائزة الشيخ سالم العلي تسليط الضوء على القضايا المعلوماتية

أسامة دياب

أعلن مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي ان الهيئة قامت بتوزيع أكثر من مئتي ألف بطاقة ذكية للمواطنين، وتم فتح أفرع في مراكز الخدمة لاستقبال المراجعين حتى في الفترات المسائية.

وقال العسعوسي خلال ملتقى المعلوماتية الثاني، والذي تنظمه جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية تحت شعار «تحديات.. انجازات.. ومستقبل» بهدف تسليط الضوء على هذا المشروع وابراز المحاور الفنية له والتقنيات المستخدمة مرورا بالتحديات التي تمت مواجهتها والانجازات والدروس المستفادة منها ثم النظرة الحالية والاستخدامات لقد تم فتح الأبواب مع وزارتي التربية والصحة لفتح مشاريع الملف الصحي وملف الطالب، مشيرا الى انه تم التنسيق مع وكيلة وزارة التربية للبدء في التوجه للمدارس مباشرة للبدء في اصدار البطاقة الذكية، لاستعجال الوقت وتوفير الطاقات.

### مطابع مركزية للمقيمين

وأعلن العسعوسي ان الهيئة تمر بمرحلة تقييم المطبعة المركزية، لافتا الى ان ذلك جزء من خطة الهيئة الاستراتيجية لهذا العام، وذلك من خلال استيراد طابعتين او ثلاث طابعات مركزية على الأقل، تستخدم لاصدار البطاقات الذكية للوافدين.

وأشار الى ان الهيئة فتحت قنوات مباشرة مع وزارتي التربية والصحة والـ «كي نت» في موضوع المحفظة الالكترونية، اضافة الى القطاع الخاص، لافتا الى انه فيما يخص اجازة القيادة وعلى الرغم من انه توجه خليجي وبعض الدول بالفعل طبقت اجازة القيادة على البطاقة الذكية، الا ان وزارة الداخلية لديها بعض التحفظات، خاصة في ظل وجود اجراءات سحب الاجازة وغير ذلك، لذا الداخلية ترى ضرورة التريث، لذا نحن نرى انهم اهل اختصاص وخبرة في هذا الموضوع.

### مشروع جديد

وأشار الى ان هناك مشروعا جديدا تعمل عليه الهيئة هذا العام، وهو تطوير بوابة التحقق من الهوية، لتكون مرادفة لبوابة الدفع الآلي، والتي تهيئ للجهات الحكومية الخدمة، لافتا الى ان هذه البوابة لا يستطيع احد تقديمها سوى الهيئة، على اعتبار انها هي من تثبت هوية المتعاملين.

واستعرض العسعوسي بداية المشروع، الذي نبع من توجيهات سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد للتحول الى البطاقة الذكية، بناء على قرار مجلس التعاون لاستخدام البطاقة الذكية كهوية شخصية والكترونية والتنقل بها خليجيا، لافتا الى ان هذا الدور هو امتداد طبيعي لعمل الهيئة فالبطاقة الذكية تثبت هوية المتعاملين في التعامل المباشر والهوية الالكترونية في عالم الانترنت.

واستعرض العسعوسي اطار المشروع والمتمثل في استبدال البطاقة الورقية ببطاقة ذكية تتميز بتوافقها مع دليل المعايير الخليجية كحد أدنى، وتكون متعددة الاستخدامات والتطبيقات، وتحوي شهادة الكترونية لحمايتها، واستخدامها في التوقيع الالكتروني، وان يكون تصميمها يعكس هوية الدولة.

وأضاف: كذلك تشغيل الحد الأدنى من التطبيقات المتفق عليها خليجيا، وان تتيح مواصفاتها اضافة اي تطبيقات اخرى في المستقبل دون الحاجة لاستبدال البطاقة، مع ضرورة ان تتوافق الأنظمة الجديدة مع البنية التحتية الموجودة بالهيئة.

واستعرض العسعوسي التحديات التي مر بها المشروع منها: قلة التجارب المماثلة اقليميا وعالميا، محدودية الخبرات المحلية، اضافة الى كونها تكنولوجيا جديدة ومتغيرة، تعقيد المشروع وكثرة مكوناته، وجوب التناغم مع البنية التحتية الحالية، يجب ان تعكس البطاقة صورة الدولة، ارتباط البطاقة الوثيق بالمعاملات اليومية للفرد، والمتابعة السياسية للمشروع من وزارتي الخارجية والداخلية لارتباط المشروع بأجنداتهما.

واستعرض مراحل اعتماد التصميم، لافتا الى انه تم تقديم تصميم أولي لوحظ فيه قلة المميزات الأمنية وضعفه من الناحية الجمالية، مشيرا الى ان اعتماد التصميم الأول يخرج البطاقة الذكية بصورة غير مناسبة، ورفض التصميم يؤخر اجراءات التوريد وسير العمل في المشروع، لذا تمت زيارة المصنع والالتقاء مع مهندس التصميم لتبادل الآراء واثراء الافكار ومناقشة البدائل الشكلية والأمنية، وتم اعداد 14 تصميما مختلفا.

وتناول بالشرح محتويات الشريحة الالكترونية، لافتا الى انها تضم بيانات المعلومات المدنية، وجميع البيانات المطبوعة على وجه وظهر البطاقة، والبريد الالكتروني وأرقام هواتف، وبيانات وزارة الداخلية، وبيانات خاصة بوزارة الداخلية لمشروع التنقل، وبيان البصمة.

### موشرات النجاح

وقال ان مؤشرات نجاح المشروع تتمثل في تميز البطاقة الكويتية بجمالها الشكلي ومواصفاتها الفنية والامنية المتعددة وتميز المشروع الكويتي بوجود نظام فريد عالميا في توزيع البطاقة والتدرج في التوريد للتأكد من تناغم مكونات النظام، حيث تميز المشروع الكويتي بوجود مكونات اضافية كالتحقق من الصورة والترجمة الموحدة، واستمرار الاصدار والتوزيع دون توقف منذ عام واصدار اكثر من 200 ألف بطاقة، مشيرا الى انه لو لم يكن هذا النظام يقف على ارضية صلبة لما تجرأنا وسلمنا البطاقة الى صاحب السمو الأمير.

وقال ان البطاقة الذكية تعتبر بنية تحتية لمشاريع اكبر بالنسبة للجهات الحكومية ويمكن استخدامها بالتوقيع الالكتروني حيث يستطيع المدرس ان يفتح ملف الطالب ويضع علاماته والطالب يمكنه ان يسجل كل ما يخص شؤون الطلبة وفي هذه المرحلة توجهنا الى التربية ونحن مستعدون ان نتعاون مع الجميع ونعمل حاليا على موضوع التوقيع الالكتروني بالتعاون مع وزارة العدل في اعداد هذا المشروع لاعطائه الطابع الفني.

### مواكبة التطورات

من جهتها قالت الشيخة عايدة سالم العلي: الملتقى نظم بدعوات خاصة لعدد من المختصين في مجال المعلوماتية، لخلق نوع من التواصل، لافتة الى ان مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية كان اكثر من موفق في اللقاء، مشيدة بفريق العمل التطوعي في الملتقى على اختيار العسعوسي خاصة ان البطاقة الذكية ستحدث تحولات اجتماعية قبل ان تكون خدماتية، معربة عن آمالها ان تكون جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية مواكبة لتطورات التكنولوجيا في الكويت متقدمة بالشكر لوسائل الاعلام على تواصلها في دعم المعلوماتية.

بدوره قال عضو مجلس الامناء صالح العسعوسي ان جائزة سمو الشيخ سالم العلي تهتم بتنظيم عدد من الانشطة والتي منها ملتقى المعلوماتية والذي خصص هذه المرة للحديث عن البطاقة الذكية «تحديات، انجازات، ومستقبل» لافتا الى انه سيتم قريبا الاعلان عن الفائز بوسام المعلوماتية لهذا العام، اضافة الى نشاط جديد سيتم الاعلان عنه الاسبوع المقبل.

واشار الى ان الجائزة تهدف الى تسليط الضوء على القضايا المعلوماتية وتدارسها كونها وسيلة للتنمية وليست فقط نقل المعلومة، مشيرا الى اهمية الملتقى في الخروج بآراء ومقترحات تطويرية للمجتمع المعلوماتي.

واضاف: تنهض جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية برسالتها الساعية الى تطوير القدرات البشرية في مجال التنمية المعلوماتية وترسيخ دور مؤسسات المجتمع لمواكبة التطور المعلوماتي بما يحقق الطموح في رؤية مجتمع معلوماتي متكامل ومتطور، ومن هنا تأتي أهمية ملتقى المعلوماتية الذي تعقده الجائزة وهو عبارة عن سلسلة من الحلقات النقاشية الهادفة الى تعزيز العوامل التي تهيئ المناخ المناسب للتنمية المعلوماتية المستدامة في الكويت خاصة والوطن العربي عامة، وزيادة استعداد المجتمع للتعامل الرقمي وتحديد أولوياته ولترسيخ جسور التواصل والتبادل الفكري بين المختصين والمهتمين بالمجتمع المعلوماتي.

من جانبه قال عضو لجنة التحكيم في جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية ومنسق فريق تنظيم ملتقى المعلوماتية، د.عبدالله جاسم شهاب ان الجائزة تطمح الى تنمية قدرات المجتمع الرقمي، لافتا الى ان ملتقى المعلوماتية هو احد الانشطة التي تنضوي تحت الجائزة بهدف جمع عدد من المختصين والمهتمين بالمعلوماتية لطرح قضايا معلوماتية تهم المجتمع ومناقشتها وتنوير المجتمع بها.

ولفت شهاب الى ان الملتقى يهدف الى مد جسور التعاون والتبادل الفكري بين المختصين والمهتمين بالمعلوماتية ورفع استعداد المجتمع للتعامل الرقمي وفتح الحوارات والمناقشات بين المختصين بالمعلوماتية.

واضاف: تسعى جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية من خلال اهدافها الى الارتقاء بمستوى المحتوى الرقمي العربي، لافتا الى انه تم ابتكار جائزة جديدة في مجال التنمية المعلوماتية وهي اختيار افضل دراسة او كتاب او بحث معني بتطبيقات المعلوماتية.

وقال ان الملتقى ينعقد وسط اهتمامات الحكومة الصريحة بضرورة الارتقاء بالخدمات الالكترونية المقدمة من الجهات الحكومية ليكون مرادفا لخطة التنمية والتي منها اطلاق مشروع البطاقة الذكية.

مؤتمر صحافي للإعلان عن افتتاحه الرسمي قريباً

# الخالد: مستشفى الأمومة يهدف لتقديم خدماته للأم والطفل بأعلى المعايير الطبية

د. عالية الخالد متوسطة د. ماري آن كثيرن وأحمد القطان خلال المؤتمر الصحافي (فريال حماد)

ندى أبونصر

أكدت نائب المدير العام في مستشفى الأمومة، عالية فيصل الخالد ان المستشفى يهدف الى تقديم خدماته المتخصصة للأم وطفلها باستخدام وتطبيق أعلى المعايير الطبية المتعارف عليها دوليا من خلال تقديم خدمات طبية علاجية ووقائية عالية الجودة والأداء للعناية بالمرأة وأطفالها.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الأول الذي أقامه مستشفى الأمومة في فندق موفنبيك البدع أمس الأول للإعلان عن افتتاح مستشفى الأمومة الرسمي في القريب العاجل.

حضر المؤتمر مدير العلاقات العامة والخدمات المساندة أحمد القطان ومدير المالية سامي جاهين والمدير الطبي د.ماري آن كثيرن والمدير الإداري للشؤون الطبية د.هولجربيكر ومدير التمريض نجلاء عبيد ومدير الموارد البشرية فاتن أبوحجلة وحشد من وجوه الإعلام والصحافة. وقالت الخالد ها نحن انطلقنا من حيث تبدأ دائرة الحياة، لذا ومن هنا صنعنا شعارنا «حيث تبدأ دائرة الحياة».

مضيفة انطلقنا وأمامنا أهداف عدة منها الجودة بالخدمات الطبية والرعاية المميزة التي نسعى لتحقيقها على المدين القصير والطويل والتي ستصب بالنهاية في مصلحة زوارنا.

وأضافت «كما نعلم جميعا فإن صحة الأطفال تنبع من صحة أمهاتهم، لذا وجدناها ضرورة ملحة بأن نعتني ونتميز بتقديم خدمات عالية متخصصة محورها الأساسي المرأة وطفلها ولتحقيق أهدافنا لابد من وضع منهج استراتيجي ذي معايير قياسية يتبعها الطاقم الطبي بالتعاون مع إدارة هدفها النجاح.

وأشارت الى انه من أهم الأهداف التي يسعى المستشفى لتقديمها الالتزام بتقديم أعلى مستوى من الخدمات والرعاية الطبية الحديثة وعدم التسامح أو التهاون مع أي ممارسات غير أخلاقية تؤثر بشكل أو بآخر على رعاية المرضى وحقوقهم في الحصول على رعاية طبية متميزة، بالإضافة الى توفير طاقم عال من الأطباء والفنيين والمعدات الطبية فائقة التقنية والحداثة. وأشارت الخالد الى ان هناك خطة استراتيجية في السعي المتواصل للارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة وتطويرها من خلال التعاون مع المراكز والمستشفيات المرموقة خارج الكويت وتوطيد علاقات التعاون الطبي من خلال استقدام الخبرات العلمية والطبية ومن خلال اعتماد نظم ومعايير طبية حديثة تضمن صحة وسلامة الزوار.

وأكدت ان المستشفى يحرص على تقديم ضيافة مريحة لا تشوبها شائبة، وتوفير الحد الأقصى من الرعاية والخدمات المساندة للرعاية الطبية، وهذا بوضع برامج تدريبية وتطويرية عدة قدمت لجميع الموظفين في الكادر الطبي التمريضي والإداري، حرصا على تقديم الرعاية والراحة الأفضل لنزلائنا من قبل جميع الموظفين في الطاقم الطبي أو الإداري، إضافة الى التطوير والارتقاء والاستثمار بالموارد البشرية الذين يشكلون القلب النابض لهذه المؤسسة العلاجية لأن ارتقاءهم هو ارتقاء للمستشفى.

ولفتت الخالد الى ان المستشفى يسعى للمساهمة الفاعلة في مجتمعنا الكويتي من خلال العمل على رفع مستويات الوعي الطبي بين أفراد المجتمع والتواصل معهم بكل ما يخدمهم طبيا لأن المستشفى سيسعى دائما للتواجد والتفاعل بين أفراد المجتمع.

وقالت الخالد نحن سعداء بأنه أول مستشفى متخصص بالأم والطفل وإن شاء الله نستطيع ان نقدم خدمات متميزة لكل منهما بأسعار مناسبة للجميع. وأضافت ان ما يميزنا هو التخصص والكويت لا ينقصها شيء لكي يسافر المرضى للعلاج في الخارج وبالصبر واستراتيجية وخطة واضحة نستطيع ان نحصل على أفضل النتائج. وبيّنت الخالد انه ليس التنافس هدفنا فتنافسنا هو لمصلحة المريض ولا نكره أن يكون لبعض المشافي ميزات أخرى لأنه بالنهاية المهم هو صحة المريض وأن يتلقى العلاج المناسب له. وأوضحت ان مساحة المستشفى تبلغ 6000 م2 ويضم 150 غرفة و4 غرف ولادة وغرفتي عمليات وستكون إحدى الخطط في المستشفى توفير التلقيح الصناعي للمرضى، وطفل الأنابيب.

وأكدت ان الهدف الأساسي هو تقديم خدمة علاجية على مستوى عال وفي حال أثبتنا أنفسنا في مستشفى الأمومة فسيكون لنا توسع آخر في الكويت، لأن مستشفى الأمومة اليوم هو عبارة عن نواة صغيرة زرعت في رحم هذا المجتمع ليقدم له وليتفاعل معه حتى يكبر وينمو معه محققا أهدافه وطموحاته التي ستعود بالنفع أولا وأخيرا على هذا المجتمع وأفراده.

وفي ختام كلمتها شكرت وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتأمينات الاجتماعية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، وبلدية الكويت ومكتب التويجري للمحاماة وشركة ياكو للمعدات الطبية وجميع موظفي مستشفى الأمومة من الطاقم الطبي والإداري الذين عملوا بإخلاص لتحقيق حلم مستشفى الأمومة.

جانب من الحضور الاعلامي

ضمن أنشطة اليوم الثاني للندوة الإقليمية عن حرية الإعلام في دول الخليج العربي

# الحساوي: الحرية عجزت عن حماية الصحافيين فهم أكثر الناس تعرضاً للسجن والابتزاز

جانب من الحضور

د.وائل الحساوي

ليلى الشافعي

أكد النائب ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق الانسان د.وليد الطبطبائي ان العلاقة بين السلطة والاعلام تحمل كثيرا من الشجون، خاصة في العالم العربي، وقال خلال انشطة الندوة الاقليمية «حرية الاعلام في دول الخليج العربي» والتي نظمتها الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان واستضافت اكثر من 35 مشاركا من عدة دول والتي استمرت لمدة يومين في فندق هوليداي ان تاون، قال: لقد مرت علينا ازمنة كانت عقول الناس وفق المنظور الفرعوني في ان الحق ما يراه الحاكم وما عداه يعتبر تزويرا وخروجا عن نظام الدولة حتى تم تزوير وتبديل كثير من العبارات فكان كبت الحريات والعنف وتحول المصلح الى متطرف والمتدين الى معقد، والكذب أصبح ملاصقا لبعض وسائل الإعلام وللاسف يظهر الكبت والتخلف باسم الاسلام والاسلام بريء من ذلك، فالحكم في الاسلام اصلا هو الحرية، والاحرار هم الذين يبدعون ويطورون مجتمعاتهم، قال عمر بن الخطاب ﷺ «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم احرارا» فالحرية هي الاساس الذي جاء به الاسلام، فحق كل انسان مسلم في الحرية هو حق في الحياة، والمعتدي على حريته كالمعتدي على حياته.

واضاف: للاسف الإعلام بعد خصخصته وفتح القنوات الخاصة انحرف وانفتح بلا ضوابط وتعرض للنيل من الاعراض، والفحشاء فلابد من الحرية المنضبطة وللاسف تحول الاعلام الخاص الى دكاكين ووسيلة استرزاق وتجارة وتكسب حتى دخلت المدارس الخاصة والجامعات الخاصة فاصبحت دكاكين لجلب الشهادات فاذا تحول الاعلام الى التكسب فعلى الناس السلام.

وزاد: رحم الله الاعلام الرسمي السابق حيث نرى الآن بعض المسؤولين الفاسدين يشترون الاعلام الخاص ليهاجم كل من يحاول ان يكشف الخلل في احد اجهزة الدولة.

ورأى ان العلاج هو ضبط مصادر تمويل الاعلام الخاص اذا استطعنا ضبطه لكي ننتج اعلاما مفيدا، ولابد ان تظهر مصادر تمويل للاعلام الخاص وان ترصد من الدولة ميزانية لدعم الاعلام الهادف، فأخطر شيء في الاعلام الخاص هو البحث عن التكسب وضرب الخصوم والتعرض للمصلحين في البلد والتعرض لاعراض الناس ولابد من ضبط مصادر التمويل وايجاد تمويل من الدولة للاعلام الهادف.

### حرية الرأي

من جهته تحدث استاذ الاعلام بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان د.احمد المشيمي عن حرية الرأي والتعبير والسياسات الاعلامية في الدساتير والتشريعات الاعلامية في دول الخليج العربي وشرح تجربة بلاده في ذلك، مشيرا الى مفهوم حرية الرأي والتعبير في الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة ونقلها وتبادلها وهو الحق في نشر الافكار والآراء وتبادلها دون قيود بين افراد المجتمع وتطرق الى مفهوم السياسات الاتصالية وحرية الرأي والتعبير في الدساتير والتشريعات الخليجية، كما تحدثت د.ربيعة الكواري الاستاذ بكلية الاعلام بدولة قطر عن تجربة دولة قطر في حرية الرأي والتعبير وتناول د.محمد القاسم استاذ القانون الدولي المشارك بجامعة الامارات التشريعات الاعلامية في دول الخليج العربي واثرها على حرية التعبير والرأي.

وعقب د.وائل الحساوي على مفهوم الحرية والمسؤولية وكيف يلتقيان بحيث لا تتعدى سلطة على سلطة اخرى، مؤكدا ان الحرية لها درجات كثيرة.

مشيرا الى ان الحرية عجزت عن حماية الصحافيين فهم أكثر الناس تعرضا للسجن والابتزاز، مؤكدا ان الكويت تعتبر الأولى عربيا في الصحافة ولكن لا يعني ذلك ان لها الحرية الكاملة في ظل 15 صحيفة يومية لبلد لا يزيد عدد سكانه على مليون، وقال ان هناك فضائيات أساءت الى اشخاص من المجتمع حتى وصل الامر الى مسيرات في الشوارع تطالب بإغلاق هذه القنوات، وطالب بإعادة النظر في القوانين بتقنين حرية الصحافة، وتناول موقع الشريعة من الإعلام والضوابط الملزمة بعدم المساس بالشريعة الاسلامية وعدم المساس بالذات الإلهية ولابد من تقنين يضمن حرية المعتقدات الاسلامية.

بعدها عقبت الصحافية والناشطة الحقوقية من سلطنة عمان باسمة الراجحية على قانون المطبوعات والنشر، مشيرة الى ان الاعلامي لابد ان يكون مهنيا والا الصحافة تكون مجرد وظيفة.

بعدها بدأت الجلسة الثانية والتي كان عنوانها «كيف نؤسس لمعايير عالمية ضامنة لحماية الصحافيين؟» تحدث فيها من البحرين رئيس نقابة الصحافيين محمد فاضل ومن فرنسا تحدث رئيس اللجنة العربية لحقوق الانسان د.هيثم مناع حيث طالب في كلمته باقرار ميثاق عالمي لحماية الصحافيين يضم ثلاثية الحماية والمحاسبة والتعويضات. وعقب على الجلسة رئيس منظمة هجرة لحقوق الانسان بسويسرا مصطفى حابس ورئيسة لجنة حقوق المرأة والطفل هيام الجاسم.

بعدها قدمت الجلسة الثالثة بعنوان «مقومات تحقيق الشراكة الاستراتيجية بين وسائل الإعلام والمنظمات والمراكز الحقوقية» تحدث فيها مدير عام جمعية مقومات حقوق الانسان بالكويت فهد الضاعن والباحثة بمركز الدراسات الاستراتيجية بالكويت ندى المطوع.

وعقب على الورقة كل من أمين سر الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بالكويت عامر التميمي ومدير مكتب قناة الجزيرة في اليمن مراد هاشم.

وفي الجلسة الرابعة اختتمت بالتوصيات قدمها د.عادل الدمخي وسعد السعيدي.